مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
423-402 ص.ص : العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

البيئة والأمن الإنساني

Environment and human security

عبد العزيز لعبيدي

دكتور متخصص في الفقه المقارن بالقانون

Ahmed Mafhoum

أحمد مفهوم

دكتوراه في الفقه المقارن

Mafhoum129@gmail.com

aziz.labidi011@gmail.com

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملخص:

يهدف هذا البحث من جهة أولى إلى محاولة إضفاء مفهوم جديد للمفهوم الإنساني بعيدا عن المفهوم التقليدي للأمن، ومن جهة ثانية يسعى إلى بيان أن تحقيق الأمن الإنساني بكل مكوناته وأبعاده وتطلعاته التي يستلهمها من أجل تحقيق وترسيخ تلك المعاني السامية التي يسعى لتحقيقها، ومن جهة ثالثة يرمي هذا البحث إلى طرح رؤى الدول والمنظمات العالمية والإقليمية لتحديد مفهوم الأمن الإنساني وتحقيق التنمية المستدامة وفق بيئة صحية وسليمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن الإنساني، التنمية، البيئة، التنمية المستدامة.

Summary :

This research aims, on the first hand, to try to introduce a new concept to the human concept away from the traditional concept of security. On the second hand, it seeks to show that achieving human security with all its components, dimensions, and aspirations that it inspires in order to achieve and consolidate those lofty meanings that it seeks to achieve. On the third hand, it aims This research aims to present the visions of countries and global and regional organizations to define the concept of human security and achieve sustainable development according to a healthy and sound environment.

Keywords: security, human security, development, environment, sustainable development.

المقدمة:

تشهد العلاقات الدولية تداخلا وتشابكا أسفر عن وجود مخاطر جديدة يمكن أن تطال الأفراد قبل دولهم، الأمر الذي استدعى انبثاق مفاهيم حديثة تنسجم مع متطلبات هذه المرحلة، ومادام أن تحقيق الأمن قد شكل ركيزة أساسية في

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تفكير الإنسان، فهو يسعى للتمتع به والعيش في ظروف يتمكن من خلالها من ممارسة حقوقه، وأداء واجباته وتنمية مقدراته، وتطوير المعطيات اتي يوفرها محيطه ليكون بذلك خطوة في سبيل تطوير وازدهار البشرية ككل.

أهمية الموضوع:

فمفهوم الأمن قد شهد تطورات عديدة من الأمن الذاتي للدول إلى مفهوم الأمن الجماعي، الذي شكل ركيزة أساسية في فكر منظمة الأمم المتحدة التي جاء ميثاقها متضمنا لمجموعة من مبادئ تضع ضوابط للعلاقات الدولية، إلى جانب آليات للتصدي لأي محاولة خرق نظام الأمن الجماعي.

وهكذا فإن النظرة إلى الأمن قد انتقلت من الاهتمام بأمن الدول بشكل منفرد، إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، فبرز مفهوم الأمن الإنساني ما بعد الحرب الباردة كمحاولة للتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن القائم على الأمن العسكري، ومن بينها مفاهيم الأمن البيئي والأمن الاقتصادي والأمن التعاوني من خلال اتخاذ الفرد وحدته الأساسية في التحليل، انطلاقا من أن أمن الدول ورغم أهميته لم يعد كفيلا بتحقيق أمن الأفراد، لذا برز مفهوم الأمن الإنساني في محاولة لإدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، وذلك بالتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته، وانطلاقا من كون العلاقات بين البشر أشمل من العلاقات بين الدول، فهاته المقاربات الكونية المعاصرة تولي للإنسان أهمية على حساب سيادة الدولة.

كما أن مفهوم الأمن الإنساني لم يقتصر على الدارسات الأكاديمية فحسب، بل أعلنت بعض الدول والمنظمات عن تبني هذا المفهوم، وتعد اليابان وكندا من أهم الدول التي طرحت رؤية حول هذا المفهوم في إطار أجندة سياستها الخارجية، ليبرز مع مطلع الستينات دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي أخذ دورها في التزايد في العلاقات الدولية، يضاف إلى ذلك بروز مجموعة من أنماط التهديد غير العسكرية داخلية كانت أو عالمية التي أصبحت تفرض تهديدا لأمن الدول، وأمن الأفراد وحتى الأمن العالمي، ومنها التغيرات المناخية، وغياب الأمن الاقتصادي وانتشار الأمراض والأوبئة .

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وبشكل عام فإن بروز مفهوم الأمن الإنساني جاء كمحاولة لإدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية، كبديل للتركيز على الدراسات الإستراتيجية في سياق ما شهدته البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفشل المنظور التقليدي للأمن.

الإشكال الرئيسي:

وإذا ما سلمنا بأهمية الموضوع، نطرح معه التساؤل التالي: إلى أي مدى يعكس بروز مفهوم الأمن الإنساني تحولا في المفهوم التقليدي للأمن؟

الإشكالات الفرعية:

ويتفرع عن هذا لإشكال أسئلة فرعية تتجلى فيما يلي:

هل فعلا أصبح أمن الأفراد هو محور وأساس أي سياسة أمنية؟

وإلى أي مدى تبلور هذا المفهوم في الفكر العالمي عامة والفكر العربي بشكل خاص؟

للإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا التصميم التالي:

المبحث الأول: الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام

المبحث الثاني: تطبيقات مفهوم الأمن الإنساني للدول والمنظمات العالمية والإقليمية

المبحث الأول: الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام

المطلب الأول: ماهية الأمن الإنساني

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تساعد معرفة بعض الجهود التي بذلها بعض الفقهاء والهيئات الدولية لوضع تعريف لهذا المفهوم، وبعض ملامح العمل الدولي لتكريسه من أجل تكوين فكرة عن جوهر هذا المفهوم، والتعرف على أبرز عناصره وآليات تحقيقه.

الفقرة الأولى: تعريف الأمن الإنساني.

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعريف متفق عليه لمفهوم الأمن الإنساني، أو حتى إلى توافق حول مضمونه، فهو أحد المفاهيم التي بدأ تناولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، ورغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة من مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية، والقانون الدولي العام الناظم لهذه العلاقات[1]، كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي، ورغم أن الأفكار التي استلهم منها كانت قد نضجت عبر ما يقارب القرن والنصف من عمر البشرية، إلا أنه أخذ كمفهوم يتبلور له كيانه المستقل، وكمصطلح جديد بعد الحرب الباردة.

ومنذ التسعينات القرن 20 استعمل الأمن الإنساني من قبل عدد كبير من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصفته ركيزة لوصف برامج عمل هذه المنظمات ونشاطاتها، ووسيلة لربط بين عدد كبير من المبادرات السياسية، وإضفاء المزيد من التناسق عليها، حيث انبثقت العديد من الرؤى حول ضرورة إيجاد مبدأ الأمن يواجه التحديات الجديدة خاصة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، فبناء مفهوم الأمن الإنساني الذي يمحور حول ضمان أمن الأفراد ليصل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد، لكن في طار أوسع يتمثل بدولته ومجتمعه[2]

وفي محاولة لتوضيح مفهوم الأمن الإنساني قدمت العديد من وجهات النظر الأكاديمية والسياسية، نعرض البعض منها:

[1]- غادة علي موسى، إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية 2005 3-15-14 عمان الأردن نر من قبل اليونيسكو 2008، ص: 11

[2] - المرجع نفسه، ص: 71

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

1 تعاريف بعض الفقهاء للأمن الإنساني

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل من أجل ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية.

فمهوم الأمن يجب أن يتغير سواء من حيث مضمونه الذي يرتكز على السلامة الإقليمية والاستغلال السياسي للدولة، إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أما من حيث آلية تحقيقه فلابد من الانتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة، وقد أدرك العاملون على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مفهوم الأمن يجب أن يقوم على ضمان قدرة الأفراد على التمتع بثمار التنمية في ظل بيئة آمنة تحقق استدامة نتائجها، وتحسن حياة البشر دون إلحاق الضرر برأس المال الطبيعي، أي الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الأجيال القادمة[1].

وقد عرفت لجنة الأمن الإنساني هذا المفهوم، الذي أنشأ من أجل إرساء دعائمه على أنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حرية الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته"، ورأت أن الجوهر الحيوي لحياة البشر هو مجموعة من الحقوق والحريات الأولية التي يتمتع بها الأفراد، وضمان حمايتهم من أوضاع قاسية قد يجدون أنفسهم فيها، ومن تهديدات واسعة النطاق كما رأت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول 14 في تقريرها الصادر سنة 2001 عن مسؤولية الحماية أن الأمن الإنساني يعني" أمن الناس، أي سلامتهم البدنية ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، واحترام كرامتهم وقدرتهم كبشر وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية.[2]

أما الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فقد رأى أن" أمن الإنسان يتضمن بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعلم والرعاية

[1]-علي حرب، نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية عند الدول والأفراد، مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى 2010
[2] -خولة يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد28/سنة 2012 ص:34

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الصحية وإتاحة الفرص، والخيارات لكل فرد في تحقيق إمكانيته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة أيضا نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية، هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها أمن الإنسان، والأمن القومي"[1].

في حين **رأى تايلر أوين** أن الأمن الإنساني" هو حماية النواة الحية للبشر كلهم من المخاطر المضرة سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو صحية أو شخصية أو سياسية".

ان تعريف مفهوم الأمن الإنساني على أساس أنه يشمل كل ما يهدد آمن الأفراد يجعل المفهوم شديد الاتساع ما يجعله يفقد معناه، ويضع صعوبات عند تحويل المفهوم لسياسات إجرائية، أما التركيز على بعد دون غيره كالعنف أو الأمن الاقتصادي، فيجعل لمفهوم ملائما مع حالات دون غيرها[2].

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن تحليل مفهوم الأمن الإنساني ينطوي على عاملين دون غيرها: أولهما العامل الأمني إذ يسعى لتوفير الأمن الذي يطال أبعادا متعدة ومتداخلة ومتكاملة فيما بينها، وثانيهما فهو العامل الإنساني الذي يجعل من الإنسان كفرد ووحدة التحليل الأساسية في أي دراسة لسياسات أمنية، وعليه فإن التعبير عن هذا بمصطلح أمن الإنسان، أو الأمن البشري، أو الإنساني، ليس القصد منه مجرد إضفاء طابع إنساني على مفهوم الأمن، وعليه فإن أبرز خصائص الأمن الإنساني[543] تتجلى فيما يلي:

***الأمن الاقتصادي:** الذي يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلا أساسيا.

***الأمن الغذائي:** بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أو من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء.

[1] - تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 ص:24

[2] - غادة علي موسى، مرجع سابق، ص:12

[3] - خديجة عرفة، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/السعودية،/الرياض، الطبعة الأولى 2009، ص:23

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

* **الأمن الصحي:** من خلال تأمين الحماية من الأمراض وضمان نظام ورعاية صحية فعال.

* **الأمن البيئي:** الذي يقوم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كلها.

***الأمن الشخصي:** ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف، سواء أكان ناجما عن سلوك صادر عن الدولة، أم الأفراد أنفسهم خاصة إذا كان موجها ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء.

***الأمن الاجتماعي:** يهدف إلى مواجهة التحديات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية، كالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج ضمن ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.

***الأمن السياسي:** وذلك بضمان انتهاج سياسات عمومية حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها.

ويرى جانب آخر من الفقه أن عناصر الأمن الإنساني تتمثل[1]في:

-توفير إمكانية العيش بسلام للمواطنين كافة داخل حدود دولتهم.

-تمتيع المواطنين جميعهم بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

-ضمان مشاركة الأفراد في صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

-إقامة نظام قضائي عادل يحتكم للقانون.

يمكن القول بناء على ما سبق باتساع مفهوم الأمن الإنساني إلى درجة تدفعنا إلى التساؤل عن مدى إمكانية ضبط هذه العناصر التي يبدو أنها تطال نواحي حياة الإنسان كلها؟

2 آليات تحقيق الأمن الإنساني: يتحقق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيسين من الحماية:

[1] - نعمان الخطيب، المذهب الاجتماعي وأثره في الحقوق والحريات العامة، ص:6-7.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

*حماية لأمن الإنساني ذو طابع وقائي: ويعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، كالأزمات المالية العالمية، والصراعات العنيفة، والأعمال الإرهابية، وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهذا ما يتطلب وضع معايير، وإنشاء مؤسسات على الصعيد الدولي والوطني للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي، وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.

* التمكين: تمكين الأفراد، أي اكتساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم، أو لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم، والتصدي للكثير من المشكلات، وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات[1].

ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان، فالحماية تفسح المجال لأعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر، والمطالبة بتحسين آليات الحماية.

ثانيا: التغيرات الدولية التي أدت إلى تكريس مفهوم الأمن الإنساني، وأبرز الاتفاقيات التي واجهتها:

الفقرة الأولى: المتغيرات الدولية التي كرست مفهوم الأمن الإنساني

حضرت مجموعة من المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، والتي منها ذلك التحول الحاصل في النظرة إلى مفهوم الأمن، فمفهومه التقليدي الذي اقتصر على حماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول أضحى غير مؤهل لمواجهة المعضلات الأمنية الجديدة، والتهديدات اللاعسكرية[2]، والتي تساوي في خطورتها تلك ذات الطابع العسكري، ولعل أبرز هذه المتغيرات نذكر ما يلي:

1 ازدياد عدد النزاعات المسلحة الدولية

2 ظاهرة العولمة وثورة وتكنولوجيا الاتصالات وسيادة اقتصاد السوق

[1] - تقرير لجنة الأمن الإنساني تحت عنوان: أمن الإنسان الآن حماية الناس وتمينهم، مرجع سابق، ص:11

[2] - خولة يوسف، مرجع سابق، ص:35

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

3 تنامي دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

الفقرة الثانية: الانتقادات التي وجاهها مفهوم الأمن الإنساني

يواجه مفهوم الأمن الإنساني العديد من الانتقادات والتي يمكن إجمالها في:

*هو مفهوم نظري غير قابل التطبيق عمليا، وغير قابل للضبط وهو ما يجعل إعماله مستحيلا، لكن من ناحية أخرى يرى جانب من الفقه أنه مفهوم نشأ عبر القانون الدولي والعلاقات الدولية.

وعليه فإنه يمكن القول أن مفهوم الأمن الإنساني رغم أنه يرسي دعائمه يوما بعد يوم لانبثاقه من أرض الواقع واستجاباته لمتطلباته، ورغم أن هناك العديد من نقاط الاتفاق حول مضمونه، إلا أن معالمه لا تزال في طور التطور حتى يستطيع تعزيز استقلاليته تجاه مفاهيم أخرى كتلك التي تضمنتها منظومة حقوق الإنسان، فرغم التشابه بينهما إلا أن المفهومين متقاطعان غير متطابقان، وإن كان هناك تخوف من أنه سيفتح الباب أمام تطبيقات جديدة للتدخل الدولي الإنساني بغية تحقيق الأمن الإنساني، فإن المشكلة في التدخل الدولي الإنساني تكمن في إساءة استخدامه لا في المظهر نفسه، فهل يمكن التشكيك بسمو القيم التي يكرسها القانون الدولي الإنساني، لكن في الوقت نفسه يمكن التشكيك في بالدعوات التي تنطلق للتدخل في شؤون دول أخرى، سواء من قبل دول متفردة أم من قبل هيئات دولية لإرساء حقوق الإنسان ووقف انتهاكاتها[1]؟

المبحث الثاني: تطبيقات مفهوم الأمن الإنساني للدول والمنظمات العالمية والإقليمية

فرضت مجموعة من المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، والتحول الحاصل في النظرة إلى مفهوم الأمن بمفهومه التقليدي الذي يقتصر على حماية السلامة الإقليمية، والاستغلال السياسي للدول أضحى غير مؤهل لمواجهة المعضلات الأمنية الجديدة والتهديدات التي تساوي في تطوراتها ذات الطابع العسكري لدى مجموعة من الدول على

[1] - أحمد إبراهيم محمود، الحرب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 2001/143 ص:67

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بلورة رؤى حول مفهوم الأمن الإنساني كبديل للمفهوم التقليدي (مطلب أول) كما لعبت المنظمات الإقليمية والعالمية دورا أساسيا كذلك في بلورة هذا المفهوم (المطلب الثاني)

المطلب الأول: أبرز مبادرات الدول في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني

تولت دولتان زمام المبادرة في مجال دعم مفهوم الأمن الإنساني على الصعيد الدولي، هما اليابان التي تبنت فكرة البعد التنموي الذي يقوم على فكرة التحرر من الفقر (فقرة أولى)، وكندا التي تبنت فكرة البعد السياسي للمفهوم، فركزت على فكرة التحرر من الخوف والحد من استخدام القوة والعنف (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: البعد التنموي لمفهوم الأمن الإنساني (الرؤية اليابانية)

تطرح اليابان رؤية لمفهوم الأمن الإنساني، تركز بالأساس على البعد التنموي للمفهوم، وبالرغم من أنها تعلن أنها تتبنى اقترابا شاملا للمفهوم، من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أنها ركزت في تحركها الخارجي على البعد الاقتصادي أو التنموي، وذلك من خلال التركيز على تقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية، والتي تهدف إلى مساعدة الأفراد.

فالتعريف الياباني لمفهوم يقوم على تحقيق التحرر من الحاجة ومن الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانية على أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه في حالة واحدة، وهي عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كل الحاجة والخوف، وبذلك يشمل مفهوم الأمن الإنساني كافة العناصر التي تهدد البقاء البشري، وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية.[1]

وبعد أحداث 11 شتنبر لسنة 2001 لوحظ توجه في الخطاب الرسمي الياباني نحو إدراج الإرهاب الدولي على قائمة المصادر التي تهدد الأمن الإنساني في القرن 21.

[1]- خولة يوسف، مرجع سابق ص:326،

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وتعود بداية الطرح الياباني الرسمي لمفهوم الأمن الإنساني إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق كجوزي أوبتيش وذلك سنة 1998، أثناء قيامه بجولة لبعض الدول الأسيوية(تايلاند، ماليزيا، وسنغافورة)، وأثناء الزيارة أعلن عن مفهوم الأمن الإنساني كعنصر أساسي في السياسة الخارجية اليابانية، مؤكدا على أنه في ظل المخاطر التي تهدد البقاء البشري في القرن 21، فإن هناك حاجة لتبني مقاربة جديدة تجعل من الإنسان محور الاهتمام.

وقد سعت اليابان في البداية لتبنها لمفهوم الأمن الإنساني إلى خلق توافق بين المفهوم، والطبيعة السلمية للمجتمع الياباني، إذ أعلنت عن رفضها لفكرة التدخل باستخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني، إذ تحظر المادة 9 من الدستور البرلمان الياباني سنة 1992 الياباني الحرب، وكذلك استخدام القوة في كل النزاعات، حتى مع صدور قرار بإرسال عناصر من قوات الدفاع الثاني يسمح بالمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومشاركة القوات اليابانية في كمبوديا لسنة 1992،....إلا أن مشاركتها اقتصرت على مشاركة تقنية فحسب، لكن هذا الموقف حدث له تحول بعد ذلك مع قرار البرلمان الياباني في ديسمبر 2003 بإرسال عناصر من قوات الدفاع الثاني إلى المشاركة في الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق[1].

وعموما تؤكد اليابان في سياق طرحها لمفهوم الأمن الإنساني في مجال سياستها الخارجية على أمرين: يتعلق أولهما يربط اليابان بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم المسؤولية الإنسانية، وهو ما تجلى في إنشاء اليابان لصندوق الأمن الإنساني بالأمم المتحدة وتمويل أنشطته، وأما الأمر الثاني فيتعلق بالإدراك

الياباني بأنه لا يمكن لأي دولة بمفردها مهما بلغت درجة تقدمها أن تحقق أمن مواطنيها، في ظل تعقد وتشابك مشاكل الأمن الإنساني، إذ يتطلب خلق إدراك عالمي بكافة أبعاد مصادر تهديد الأمن الإنساني، وتحديد أفضل السبل لمواجهتها.

[1] - خديجة عرفة، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق على الصعيدين العربي والدولي، مرجع سابق، ص:120

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وتبقى أبرز مبادرة الحكومة اليابانية هي إنشاء لجنة الأمن الإنساني سنة 2001 مهمتها الأساسية خلق وعي لمفهوم الأمن الإنساني، ومصادر تهديده كأداة إجرائية لصياغة وتنفيذ السياسات، واقتراح برنامج لتحديد أبرز مصادر تهديد الأمن الإنساني وسبل مواجهتها.

الفقرة الثانية: البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني(الرؤية الكندية)

تركز الرؤية الكندية للمفهوم الإنساني على فكرة التحرر من الخوف، والحد من استخدام القوة والعنف، إذ ركزت على البعد السياسي لهذا المفهوم من خلال التنصيص على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم، باعتباره يدخل ضمن دراسات التنمية، وهو الأمر الذي من شأنه الخلط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية.

ولعل طرح كدا لهذا لمفهوم الأمن الإنساني يتجلى في رغبتها لممارسة دور دولي أكبر، ومن هذا المنطلق حرصت كندا على أمرين: أولها يتمثل في الربط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل الإنساني، وثانيهما يتمثل في طرح المبادرة الكندية لمفهوم بناء السلم، إذ طرحت سنة 1996 المبادرة الكندية لبناء السلم[1].

وعلى هذا الأساس طرحت مفهوم الأمن الإنساني كتحدي أوليات أجندتها الأمنية في مجال السياسة الخارجية، وذلك من خلال تحديد خمس محاور أساسية تشكل أولويات كندا في مجال السياسة الخارجية لتحقيق الأمن الإنساني، وتتمثل في: حماية المدنيين، والمشاركة في عمليات حفظ السلم، والعمل على منع النزاعات، وإيجاد آليات الحكم الرشيد والمحاسبة، وتحقيق الأمن العام[2].

[1]- خولة يوسف، مرجع سابق، ص:529

[2]- Canada humain securit / agenda w w w défait Maroc Ge com.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وانعكست اهتمامات كندا هذه بمبادرة أطلقتها سنة 1999 أسفرت عن إنشاء شبكة الأمن الإنساني التي تضم في عضويتها عدد من الدول بقيادتها، إلى جانب النرويج، وسويسرا، والشيلي، والأردن، والنمسا، ومالي، واليونان، وجنوب إفريقيا، وهولندا.... بهدف العمل على الوصول إلى رؤية مشتركة في العمل الإنساني[1].

وهكذا يتبين أن المقاربة الدولية لمفهوم الأمن الإنساني سواء في بعده التنموي، أو في بعده السياسي فهي تبقى جد محدودة، ولا تساير التطورات والتهديدات الحقيقية للكرة الأرضية في بعدها الشامل، وخاصة في بعدها البيئي.

فمن أهم الأسباب العميقة لتدهور حقوق الإنسان والأمن الإنساني، هو عدم التوازن الإيكولوجي، وتدهور الموارد، فبدون الاستقرار الإيكولوجي لا يمكن أن تنعم البشرية بالأمن، وفي هذا الإطار أكد معهد ولدوت بواشنطن في تقريره السنوي 2002 حول وضع كوكب الأرض، الذي يقدم حصيلة للعقد الذي انقضى بين قمة الأرض للبيئة سنة 1992، ومؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2002 على ضرورة تخصيص مبلغ لمكافحة تدهور البيئة توازي أو تفوق الأموال المخصصة للحرب على الإرهاب، ونددت الجمعية البيئية الأمريكية بتدهور بيئة كوكب الأرض في الأعوام العشر المنصرمة، وأشارت إلى أن الانبعاثات العالمية للغازات الدفينة ارتفعت بأكثر من 9 في المائة.

وبهذا تشكل الحرب على البيئة تحديا للأمن الإنساني وحقوق الإنسان الذي يعاني تدهورا وتراجعا خطيرا جراء الحروب والصراعات التي عادت بقوة في الحملة الأمريكية المتعلقة ضد الإرهاب.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول دور أو مقاربة المنظمات لمفهوم الأمن الإنساني سواء منها المنظمات ذات الطبيعة العالمية أو الإقليمية.

[1] - كيت كورز، الأمن البشري في الوطن العربي كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساتني في الدول العربية14-15-2005/13عمان الأردن، نشر من قبل منظمة اليونسكو 2008، ص:71

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المطلب الثاني: رأي المنظمات العالمية والإقليمية لمفهوم الأمن الإنساني

أمام تعاظم القضايا والمخاطر الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعدم ملائمة القاعدة القانونية التي تحكم العلاقات الدولية لهذه المسائل، وتداعياتها الخطيرة على حياة الإنسان، نتساءل عن دور المجتمع الدولي في تحقيق من الشعوب وباقي الحاجات الأساسية للإنسان على جميع المستويات كتوفير الغذاء، وضمان الصحة للجميع وحماية حقوق الإنسان وضمان سلامة البيئة، وتطوير مضامين القواعد القانونية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهذا ما سنتطرق له في هذه النقطة الموالية إلى دور ورؤية منظمة الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني(الفقرة الأولى)، ثم رؤية المنظمات الإقليمية لهذا المفهوم(الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: رؤية الأمم المتحدة لمفهوم الأمن الإنساني

تعد الأمم المتحدة من أوائل المنظمات التي أعلنت عن مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما تجسد في طرح المفهوم من خلال تقارير صادرة عن الأمم المتحدة، وكذلك بعض المؤتمرات الدولية التي أعلنت من خلالها الأمم المتحدة عن أهمية أن يتحول مفهوم الأمن الإنساني وجوهره لتحقيق أمن الأفراد، إلى أن يشكل محورا لسياسة العالمية.

وقد جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، بحيث تحول تحقيق أمن الأفراد إلى أهم أولويات الأجندة الدولية في القرن 21، وقد حدد هذا التقرير مفهوما شاملا للأمن الإنساني من خلال تحديد مكونات هذا المفهوم في شقين: هما التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة، وحدد قائمة التهديدات التي تهدد الأمن البشري، في إطار سبع فئات رئيسة[1] وهي:

الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، أمن المجتمع المحلي، والأمن السياسي.

[1] - إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، دون ذكر الطبعة وسنة النشر، ص: 62-63

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وهكذا تبنت الأمم المتحدة مفهوم شديد الاتساع يتمثل في أن الأمن الإنساني في معناه الشامل، يشمل ما هو أبعد من غياب النزاعات المسلحة، إذ يشمل حماية حقوق الإنسان، وتحقيق الحكم الرشيد، والوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم... والتحرر من كل الخوف والحاجة، وكذلك حق الأجيال المستقبلية في أن ترث بيئة طبيعية صحية.

وفي سنة 1996 دعت الأمم المتحدة لجنة الحكم الرشيد العالمي بالأمم المتحدة في تقرير صادر عنها، إلى ضرورة أن يتسع مفهوم الأمن الإنساني ليتحول من التركيز التقليدي على من الدول ليشمل بالإضافة إلى التركيز على أمن الدول ومراعاة تحقيق الأمن الإنساني، وتحقيق أمن الكوكب.

ومن أبرز الهيئات العاملة ضمن الأمم المتحدة نجد:

أ-**لجنة الأمن الإنساني**[1]: تأسست هذه اللجنة سنة 2001 بمبادرة يابانية، كاستجابة لتقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2000 بعنوان التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة السابق الإشارة إليه، وتعمل مستقلة عن بدعم من حكومة اليابان بشكل رئيسي إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة، أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وذلك بهدف ترسيخ دعائم فكرة الأمن الإنساني، ورفع الوعي بأهمية هذا المفهوم على الصعيد الدولي، واقتراح البرنامج اللازمة لإدخاله حيز التنفيذ، وتطوير أدائه.[2]

ب-**وحدة الأمن الإنساني**[3]: تأسست سنة 2004 ضمن مكتب الأمم المتحدة بهدف دعم نشاطات الأمن الإنساني والعمل على دمج هذا المفهوم في هذه النشاطات.

ج-صندوق الأمم المتحدة الإنمائي[4]: تأسس سنة 1999 بمبادرة من شراكة بين حكومة اليابان والأمين العام للأمم المتحدة بهدف تمويل المشاريع التي تنفذها الهيئات التابعة لها، وفي بعض الأحيان جاءت هيئات خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التمكين والحماية للأفراد.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 1994(برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1995) ص:13
[2]- انظر موقع اللجنة على شبة الانترنيت
[3]- انظر موقع اللجنة في موقع الأنترنيت
[4]- موقع المجلس على شبكة الانترنيت

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

د- المجلس الاستشاري الخاص بالأمن الإنساني: مهمته تقديم النصح والإرشاد للأمين العام للأمم المتحدة حول إدارة الصندوق، ويتألف من 8 أشخاص معروفين بخبرتهم في مجال الأمن الإنساني، وكانت أولى تجلياته سنة 2003 [1]

وكان محبوب الحق أحد الأوائل في مجال تكريس مفهوم الأمن الإنساني، فقد اقترح إنشاء مجلس أمن إنساني، بوصفه أحد هيئات الأمم المتحدة لتكون مهمته مواجهة تحديات الأمن الإنساني، وإطلاق تحذير مبكر عن النزاعات واقتراح التدخل لحلها، إلى جانب دعم منظمة الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية، أو من الممكن تبني رؤية جديدة لعمل مجلس الأمن الدولي في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، ومواكبة التغيير الحاصل في المفهوم الأمني.

وفي سياق توجه الأمم المتحدة في إرساء مبدأ التعاون العالمي في مجال أمن الأفراد، والمتجلي بالأساس في الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، وبمبادرة من المنظمات غير الحكومية عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات العلمية بشأن التنمية بكل مستوياتها، وتعهدت الدول المشاركة بالتقيد والالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تصدر عن هذه المؤتمرات.

وفي ظل هذه الخلفية لمعالجة الأخطار التي تشكل تهديدا لطبيعة والبشر، نشطت المنظمات غير الحكومية بفعالية في إطار الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها، والاتحاد الأوربي، فعقد أول مؤتمر دولي للحفاظ على طبقة الأوزون سنة 1985، وفي سنة 1992 شهد أول مفهوم عالمي ورسمي لمحاولة معالجة جماعية لما خربته اليد، حيث انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل قمة جمعت 178 وفدا كوميا رسميا، و1400 منظمة غير حكومية، وما يزيد عن 100 رئيس دولة حول مسألة البيئة التي أطلق عليها اسم قمة الأرض[2].

[1] - خولة يوسف، مرجع سابق، ص: 518

[2] - وقد نتج عن هذه القمة:

- اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية الذي يحتوي على 27 مبدأ لإدارة البيئة بشكل سليم، ولإرشاد الحكومات في مساعيها لتنمية مستدامة، وقد تضمن هذا الاعلان أهم مبادئ القانون الدولي للبيئة، منها دعوة الدول على سن تشريعات بشأن البيئة (المبدأ 11) ن ومسؤولية الدول عن التدهور العالمي للبيئة (المبدأ 7-16).
- -الوثيقة المسماة جدول لأعمال القرن 21
- -الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية
- - صون وإدارة الموارد من أجل التنمية

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ولكن لم تحل هذه القرارات الدولية دون امتناع الدول الصناعية عن تحمل المسؤولية عن التلوث البيئي، مما دفع المجتمع الدولي العالمي إزاء تزايد تركيزات الغازات الدفينة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 1994، من أجل حماية النظام المناخي لصالح أجيال الحاضر والمستقبل، ثم التوصل إلى توقيع بروتوكول" كيوتو" في اليابان سنة 1997 لتقديم نظرية قمة الأرض، وقد دخلت حيز التنفيذ سنة 2005[1].

وبوجه عام يلاحظ اقتصار دور الأمم المتحدة في التعامل مع مفهوم الأمن الإنساني على الإعلان على تبني هذا المفهوم، وإحداث لجان لدراسة قضايا الأمن الإنساني، وحتى الآن لم ينتج عن هذه اللجان أو تلك المؤتمرات، سوى إعلانات وتقارير دون أن تصاحب بتحرك فعلي من الأمم المتحدة حول وضع خطوات محددة لتحقيق الأمن الإنساني.

الفقرة الثانية: المنظمات الإقليمية ومفهوم الأمن الإنساني

أصبح الأمن الإنساني في عمل العديد من المنظمات ذات الطابع الإقليمي، وشكلت التقارير الدولية خاصة تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1994، وتقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2009 إطارا لعمل هذه المنظمات، وكمثال على جهود المنظمات الإقليمية في هذا المجال نعرض لعمل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي[2].

فقد بدأ مفهوم الأمن الإنساني بالظهور في أجندة جامعة الدول العربية عام 2001، وعملت الجامعة عام 2004 على استضافة فعاليات إطلاق النسخة العربية لتقرير الأمن الإنساني الصادر عن لجنة الأمن الإنساني، كما عقدت العديد من المؤتمرات حول مفهوم الأمن الإنساني في المنطقة العربية، الذي حرص على مناقشة قضية العربية في إطار الحرص العربي على مواجهة التحديات العالمية في ظل وجود تخوفات عربية من استخدام هذا المفهوم لترويج بعض القضايا التي تعارض والمصالح العربية[3].

[1]- إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع دون ذكر سنة النشر والطبع، ص:80

[2] - انظر على سبيل المثال فيما يتعلق بجهود منظمة الدول الأمريكية، تقرير لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

[3] - www cid pas org7courtcyirida erg cite emsecuirtiy

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وبالرجوع إلى تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 نجده قد حدد العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية في المنطقة العربية، والتي تكمن في هشاشة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة، إضافة إلى افتقار المنطقة إلى سياسات تنموية تتمحور حول الأفراد، وكذلك ضعفها حيال التدخل الخارجي، وكافة تلك العوامل أسهمت في تفويض وضع الأمن الإنساني في المنطقة العربية، وقد تبنى التقرير مفهوما شاملا للأمن الإنساني يقوم على 7 أبعاد والتي تشكل تحديات في الآن نفسه.

1الاعتبارات البيئية: بتحديد أبرز مظاهر التهديدات البيئية في المنطقة العربية الناجمة عن الضغوط الديموغرافية.

2العلاقة بين الدولة ورضا المواطنين، ودرجة الرضا بينهما.

3الفئات الضعيفة الخفية عن الأنظار، وتشمل النساء اللاتي يمارسن العنف ضدها، وضحايا الاتجار بالبشر.

4 النمو المتقلب، ونسبة البطالة المرتفعة، والفقر الدائم.

5 الجوع وسوء التغذية العام، والأمن الغذائي.

6 تحديات الأمن الصحي.

7 الاحتلال والتدخل العسكري.

الاحتلال والتدخل العسكري

فكل هذه التحديات تقع عائقا أمام وجود مفهوم واضح للأمن الإنساني في السياق العربي، بالإضافة إلى المخاوف في المنطقة العربية من هذا المفهوم، خشية أن يتحول لأجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول في المنطقة، من شانه أن يزيد من المعاناة الإنسانية بها[1].

[1] - خديجة عرفة، مرجع سابق، ص:92

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

أما الاتحاد الأوربي فقد أدرج الأمن الإنساني بوصفه أحد العناصر الجوهرية للسياسة المشتركة الخارجية المتعلقة بقضايا الأمن، كونه لا يهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي فقط، بل يهدف إلى الدمج في العديد من المفاهيم كحقوق الإنسان، والتنمية البشرية، وإعطاء دورا في مجالات إدارة الأزمات، ومنع النزاعات والمساعدات العسكرية المدنية التي يقدمها الاتحاد كقوة دولية عليه مسؤولية تاريخية في تحقيق الأمن السلم العالمي[1].

ومن هذا المنطلق ثم تبني مفهوم الأمن الإنساني كمحور أساس للإستراتيجية الأمنية الأوربية، التي ركزت بالأساس على ضرورة وجود دور الاتحاد الأوربي في تحقيق الأمن العالمي بحيث لا يمكن أن تبقى بمعزل عن الأمن العالمي، ومن أجل بلورة هذا الدور الأمني الجديد للاتحاد الأوربي، ثم تبني مفهوم

الأمن الإنساني من خلال الإعلان عن وجود مسؤولية تاريخية للاتحاد الأوربي من أجل المساهمة في خلق عالم أكثر أمنا من خلال العمل على تحقيق أمن الأفراد في مختلف أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد ثم تشكيل لجنة من الخبراء، والسياسيين من دول الاتحاد الأوربي لدراسة طبيعة الدور الذي يمكن أن للاتحاد الأوربي أن يقوم به لتحقيق هذا الهدف، حيث وضعت تقريرا لها بعنوان " إستراتيجية أوربية لتحقيق الأمن الإنساني"، ثم نشره بصورة نهائية في ماي سنة 2005، وركزت هذه

هذه الإستراتيجية الأمنية لتحقيق الأمن على حماية المدنيين كهدف أسمى.

وبذلك يتضح فيما يتعلق بالرؤية الأوربية لمفهوم الأمن الإنساني في أن الاتحاد الأوربي لا يطرح رؤية محددة للمفهوم الأمن الإنساني، بقدر ما يطرح استراتيجية للتدخل الدولي الإنساني، ونظرا لعدم تقبل مفهوم التدخل الدولي الإنساني، ثم استبداله بمفهوم نشر قوات مهام لتحقيق الأمن الإنساني به، فهو مجرد تغيير في مفاهيم ليس إلا.

يتبين من خلال طرح رؤى الدول والمنظمات سواء منها العالمية والإقليمية إلى عدم وجود رؤية موحدة لمفهوم الأمن الإنساني، وكشفت عن تناقض بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الإنسانية، فاليابان قوة اقتصادية مهمة تسعى إلى

[1] - المرجع نفسه، ص:322

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

ممارسة دور عالمي أكبر وطرح رؤيتها للأمن الإنساني يمكن أن يمر في سياق السعي الياباني للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، أما الرؤية الثانية فجاءت بعد مشاركتها ضمن قوات حلف الناتو التي قامت بضرب يوغسلافيا السابقة، وربما رغبت كندا في تبرير مفهومها للتدخل الدولي الإنساني من خلال ربطه بالمفهوم الأمن الإنساني.

أما الطرح الأوربي أو الإستراتيجية الأوربية فهي تطرح عدة تساؤلات خاصة سكوتها حول ما يحدث الآن في مناطق متفرقة من العالم، بالإضافة إلى تدخله العسكري في مناطق أخرى، أما الدول العربية فلا زالت متخوفة من تبني هذا المفهوم لما يمكن أن ينجم عنه من استعماله كوسيلة للتدخل في سياستها، ويبقى دور الأمم المتحدة مجرد إعلانات ومواثيق لا ترقى على التزام الدول بمقتضياتها، وبذلك يلاحظ التناقض

في تلك الرؤى بين ما هو إنساني، وما هو سياسي.

خاتمة:

إن تحقيق الأمن الإنساني بمكوناته وأبعاده، وتطلعاته، مسألة تحتاج إلى وقت وجهد حتى تتمكن من ترسيخ المعاني التي يستلهمها مفهوم الأمن الإنساني، وذلك بسبب التحولات الدولية السريعة، والقيود المفروضة على عمليات الإصلاح والتنمية، وإقرارات العولمة التي جعلت من مصائرنا مشتركة، نظرا لفتح الحدود بين الدول وسرعة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والتحرر الاقتصادي، كل ذلك شكل تحديا أمام تحقيق الأمن الإنساني، الذي ما زال لم يصل بعد إلى نهايته، إن لم نقل بدايته الفعلية، ويتطلب مزيدا من التكييف الإيجابي مع التحولات الحاصلة في المجال الاقتصادي والبيئي، الاجتماعي، السياسي، حتى تتوفر الظروف الملائمة على الأقل لتقبل المفهوم والتعامل معه بجدية وموضوعية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 402-423 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لائحة المصادر والمراجع:

. غادة علي موسى، **إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية**، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية 2005 3-15-14 عمان الأردن نر من قبل اليونيسكو 2008.

. علي حرب، **نظام الجزاء الدولي العقوبات الدولية عند الدول والأفراد**، مشورات الحلبي الحقوقية، بيروت/لبنان، الطبعة الأولى 2010

. خولة يوسف، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد28/سنة 2012 .

. **تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لسنة 1994 .

. خديجة عرفة، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية/السعودية،/الرياض، الطبعة الأولى 2009

. نعمان الخطيب، **المذهب الاجتماعي وأثره في الحقوق والحريات العامة**.

. أحمد إبراهيم محمود، **الحرب الأهلية ومشكلة اللاجئين في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 2001/143 .

. كيت كورز ، **الأمن البشري في الوطن العربي كيف يبدو إلى ملاحظ خارجي**، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية14-15-2005/13عمان الأردن، نشر من قبل منظمة اليونسكو 2008.

. تقرير التنمية البشرية لعام 1994(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1995) .

. إلياس أبو جودة، **الأمن البشري وسيادة الدول**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع دون ذكر سنة النشر والطبع.

www cid pas org7courtcyirida erg cite emsecuirtiy